قوله وذلك كله الخ ظاهره ان اعمية السالبة الخ اثباته اذا لم يكن الموضوع موجودا فهما متباينان وما هو متباينان فلا اعمية فاذا لم يكن موجودا فلا اعمية واذا لم يكن الاعمية فلا يكون ظاهر قوله ذلك اشارة الى الاعمية واذا لم يكن ظاهر قوله الخ فقوله ذلك ظاهره اشارة الى ما لا يكون الا عمية وما يكون الخ ظاهره اشارة الى ما لا يكون الخ فلا يصح الحمل فهو بط فقوله ذلك ظاهره بط ولما كان ظاهره بط فالوجه ان قوله ذلك اشارة الى الفرق بالاعمية لكن المقدم حق والتالي مثله قوله واما اذا كان الموضوع موجودا فلا يجري الاعمية الخ اثبات للفرق بالاعمية يعني اذا كان موجودا فمتلازمان فهما لا يتمايزان وما لا يتمايز لا يفرق ولو بالاعمية فضلا عن الفرق بالتباين واما اذا لم يكن موجودا فبينهما فرق ولو بالاعمية واجيب اما بمنع الصغرى او بالمعارضة بان قوله ذلك ظاهره اشارة الى ما سبق من قوله لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله متلازمان وما هو اشارة الى ما سبق الخ فلا يكون اشارة الى الاعمية ولا الى الفرق بالاعمية وما لا يكون اشارة الخ فيصح الحمل فلا يكون باطلا فقوله ذلك الخ ظاهره لا يكون باطلا ثم منع كبرى دليل اثبات الفرق بالاعمية بانه لا نسلم ان الموجودين المتلازمين لا يتمايزان ولو بالاعمية اذ وجود الموضوع لا ينفي الاعمية والفرق بينهما ولما كان الظاهر من قوله وذلك الاشارة الى الاعمية كان المستفاد من بيان الشارح قوله واما اذا كان الموضوع موجودا الخ عطفا على قول المص والسالبة البسيطة اعم من الموجبة واذا كان المستفاد ذلك كان قوله واما اذا كان الخ عديلا لقول المص والسالبة البسيطة اعم الخ واذا كان عديلا فلا يكون من تتمة دليل الاعمية واذا لم يكن منها فلم يكن احدى مقدمتي دليلها مذكورة واذا لم تكن مذكورة كان احدى مقدمتي دليلها مطوية فلما كان الظاهر من قوله ذلك الخ كان احدى مقدمتي دليلها مطوية واذا كان احدى الخ فالوجه انه من تتمة دليل الاعمية حتى لا يحتاج الى مطوي واذا كان الوجه الخ فكان الظاهر من قوله ذلك الاشارة الى الفرق بالاعمية فلا يحتاج الى مطوي واجيب اما بالمنع في الملازمة في الصغرى او بالمعارضة بانه اذا كان الظاهر من قوله ذلك الاشارة الى ما سبق الخ كان المستفاد من بيانه ان قوله واما اذا كان الموضوع الخ معطوفا على مقدر اي هذا اذا لم يكن الموضوع موجودا واذا كان معطوفا عليه فلا يكون معطوفا على قول المص والسالبة واذا لم يكن معطوفا على قوله الخ لا يكون عديلا له لان وجودها وادعاء التلازم ينافيه فلا يكون دليله فاحتيج الى طي مقدمة وهي لصدق السلب عند صدق الايجاب بظهورها ترك المص قوله والاقرب ان يجعل متصلا بقوله الخ يعني جعل قول المص متصلا قريب لفظا ومعنى وجعله ناظرا قريب معنى بعيد لفظا والاول اقرب من الثاني فجعله متصلا اقرب من جعله ناظرا وما هو اقرب فهو اولى والجواب اما بمنع الكبرى بسند لزوم التخصيص في الاول واما بالنقض به واما بالمعارضة بان جعله ناظرا جعله مشتركا في الموجود والمعدوم وجعله متصلا جعله مخصوصا بحالة الوجود والاول اقرب واولى من الثاني فثبت المطلوب

قوله بل يعم الرباعية وهي ما كانت موجهة ترقي بل اضراب لغوي لان ما قبلها منفي وما بعدها مثبت ولان ما بعدها علة لما قبلها هكذا الفرق اللفظي لا يخص الخ لانه يعم الرباعية لانه يعم ما كانت موجهة وما كانت الخ رباعية او هذا الفرق يعم الجهة وهي رباعية فهذا يعم الرباعية وما يعم لا يخص فهذا لا يخص واذا لم يخص فالاولى فان كانت الخ لكن المقدم حق الخ انما قال فالاولى مع ان اللازم من الدليل فيح الترديد هكذا هذا التقسيم صادق على الرباعية مع ان المقسم غير صادق عليه وكل تقسيم شانه كذا غير حاصر فهو بط لان الكلام في الفرق بالعدول والتحصيل فلذا ان بالثنائية والثلاثية ومداره الرابطة لا بالجهة اشار الى جوابه بهذا

قوله الاولى معدولة النقض بعموم الايجاب فائدته الذهي بالتخصيص مصحح صحة اطلاق الموجبة على المعدولة عندهم مرجحه اي في قوله لانه المط قوله الاولى ربط العدول وجهه النقض بانه يلزم التخصيص بموجبة سالبة المحمول مع ان الكلام على العموم وبانه متقدم على النسبة والرابطة ولو كان ربط السلب لكان متاخرا عنها فيلزم الدور فهو في انما قال الاولى مع ان اللازم من الدليل البطلان لانه من مسامحات المشايخ ه او مجاز كوني لانه في الاصل موضوع للسلب

هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى مزخرفات الاوهام [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)